أهم التحديات البيئية في منطقتنا وآفاق المستقبل

الدكتور

عبدالرحمن عبدالله العوضي

الأمين التنفيذي

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

كويت - ٢٠٠١

أهم التحديات البيئية في منطقتنا وآفاق المستقبل

الدكتور عبدالرحمن عبدالله العوضي
الأمين التنفيذي
المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

كويت - ٢٠٠١

المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية
ص . ب : ٢٦٣٨٨ الصفاة – ١٣١٢٤ – دولة الكويت
تليفون : ٢٥٣١٢١٤٠ ، فاكس : ٢٥٣٢٤١٧٢
E-mail: ropme@qualitynet.net
www.ropme.com / .net / .org

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

المقدمة

اولا : المشاكل البيئية الرئيسية في المنطقة

١. التصحر

أ - اهم مظاهره

ب - اسبابه

- العوامل البشرية
- العوامل الطبيعية

ج - مظاهر التصحر في البلاد العربية

- تملح التربة
- زحف الرمال
- تدهور الغطاء النباتي والتنوع الحيوي

د - جهود الدول الخليجية في مكافحة التصحر

٢ - ندرة المياه الجوفية في دول مجلس التعاون الخليجي

٣ - تلوث البيئة البحرية

ثانيا : اهم التحديات الرئيسية في القرن القادم

برنامج عمل ٢١ وانسب الحلول لعلاج المشاكل البيئية الملحة :

أ - تكييف الابعاد الاجتماعية والاقتصادية

أ - تكييف الابعاد الاجتماعية والاقتصادية

ب - الحفاظ على الموارد وتنظيمها لخدمة التنمية

ج - تعزيز دور المجموعات الرئيسية .

ثالثا : اهم التحديات التي تواجه المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية

١ - التلوث النفطي

- انشاء مراكز استقبال النفايات

٢ - التلوث الصناعي

- الحد من اخطار البتروكيماويات

٣ - الادارة السليمة بيئيا للمناطق الساحلية وحماية المناطق الحساسة فيها .

٤ - التوعية البيئية

أ - مفهوم البيئة والوعي البيئي

ب - مكونات الوعي البيئي

- التعليم البيئي
- الثقافة البيئية
- الاعلام البيئي

٥ . التشريعات البيئية

١- البروتوكول الخاص بالتعاون الاقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الاخرى في الحالات الطارئة .

٢ - البروتوكول الخاص بالتلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري .

٣ - بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر في البر .

٤- بروتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الاخرى عبر الحدود والتخلص منها .

الخاتمة

مقدمة

درج الانسان على استغلال البيئة والموارد البيئية بصورة غير واعية ظنا منه أنها موارد مستمرة غير قابلة للنفاذ ، فقد أدى الاستغلال الجائر للموارد البحرية والمراعي والغابات الى ظهور علامات كثيرة تدل على تدهور حالتها ونقص في انتاجيتها العامة .

كذلك أدت التنمية الصناعية والتصنيع بوجه عام الى انتشار العديد من الملوثات في مختلف مكونات البيئة الثلاث التربة والهواء والماء . وقد أشارت التقارير والدراسات أن هناك احتمالات لحدوث تغيرات في نوعية البيئة من الصعب منع تدهورها وارجاعها الى طبيعتها السابقة .

وقد أدى النمو السكاني المضطرد في العالم أجمع الى خلق ضغوط على المكونات الزراعية وبالتالي استنباط طرق جديدة ونوعيات محسنة من المنتجات الزراعية ذات انتاجية أعلى من الانتاجية العادية أو المقدرة للتربة . وقد استتبع ذلك أيضا استعمال كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات الحشرية والمياه مما أدى الى تلف كبير واستنفاذ اغلب مصادر المياه الجوفية وترتب على ذلك حدوث ما يسمى بظاهرة التصحر .

ولا شك أن التحديات البيئية التي تجابه الانسان في عصرنا هذا ، وهو مسئول عنها ؛ كثيرة تهدد وجوده وبقاءه على الكرة الأرضية ، فالانسان مثل ما يؤثر في البيئة كما أسلفنا يتأثر بها سواء من خلال الهواء الذي يستنشقه أو الماء الذي يشربه أو الغذاء الذي يحتاجه . وللأسف مازال الوعي والادراك البيئي عند كافة الشعوب أقل من المستوى المطلوب لادراك أهمية التغيرات التي تحدث في البيئة ومدى تأثيرها على الانسان ، وعلى الرغم من معرفة الحكومات بهذه التحديات الا انها غالبا ما تضع الأولوية القصوى للخطط التنموية المختلفة دون الأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية المحتملة ومدى تأثيرها على العطاء المتجدد للبيئة .

وتجدر الاشارة الى ان سكان الدول المتقدمة يمثلون ٢٧ ٪ فقط من التعداد البشري الا أنهم مسؤولون عن استنزاف اكثر من ٧٠٪ من الثروات الطبيعية وتدهور النظم البيئية المختلفة ، وبالرغم من محاولة اجراء حوار بين الدول المتقدمة والدول النامية يراعي فيه مصلحة كلا الطرفين آخذين في الاعتبار البيئة والتغيرات التي تحدث فيها الا انه لم يتوصل الى صيغة ثابته تلتزم فيها الدول الغنية التقليل من التلوث ومساعدة الدول النامية على التغلب على أزماتها الاقتصادية ، حيث أن الدول النامية لا تستطيع بامكانياتها التكنولوجية والمالية والفنية المحدودة ، الحد من مستوى التدهور البيئي أو معالجة آثار هذا التدهور البيئي ومنعه من الزيادة ، واستمرار مثل هذا الوضع سيؤدي في النهاية الى استنزاف جميع ثروات العالم والتي تقع اغلبها في ارض الدول النامية دون الاكتراث بمردودها البيئي ، ومن ثم حرمان غالبية سكان العالم من مستوى معيشي مقبول .

ومن أهم التحديات التي تواجه العالم العربي ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة هي التصحر الذي سنتعرض له بشئ من التوضيح نظرا لخطورته وآثاره المباشرة على مجتمعنا الخليجي والمياه الجوفية . والاثار البيئية للصناعات النفطية التي بدأت تنتشر بصورة كبيرة في اغلب دول المنطقة ، حيث انها الصناعة الوحيدة التي تعتمد عليها هذه الدول لوجود احتياطات كبيرة من النفط في اراضيها . ويمكن لهذه الدول المنافسة في السوق العالمية بصورة متكافئة مع الدول الصناعية المتقدمة .

ونظرا لكون معظم المشاكل البيئية في العالم متشابهة ولا تعترف بالحدود الاقليمية ، فلا يمكن ان تتعرض للتحديات البيئية التي تواجهنا دون الاشارة الى برنامج ٢١ الذي تضمن انجع الحلول للمشكلات البيئية الملحة لاننا جزء من هذا العالم ولدينا الكثير من المشاكل البيئية التي تضمنها البرنامج ٢١ . وفي النهاية نستعرض اهم التحديات التي تواجه المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية منذ تأسيسها سنة ١٩٨٢ .

أولاً : المشاكل البيئية الرئيسية في المنطقة

١ – التصحر

مصطلح مستحدث للتعبير عن مشكلة تناقص وتدهور القدرة البيولوجية لبيئة ما . وقد اجتهد الكثير من الباحثين في وضع تعاريف يجسد معنى التصحر وابعاده ، ولعل أكثر تعريف يمكن وصف به ظاهرة التصحر " احداث تغيير سلبي في خصائص البيئة الحيوية مما يؤدي الى خلق ظروف تجعلها أقرب الى الظروف الصحراوية أو أكثر جفافا وتمتد في اتجاه المناطق الرطبة المجاورة " . وبصفة عامة فان انكماش الغطاء الأخضر وزيادة زحف الصحراء على هذا الغطاء الاخضر بسبب اختفاء الأشجار والأعشاب الناتجة عن هجرة الانسان من الريف الى المدينة وترك الأراضي الزراعية التي كانت مصدر الغذاء والمعيشة للانسان في الريف والمدينة ، بجانب زحف المدن والمباني الخرسانية على المناطق الخضراء التي كانت تشكل مصدرا لغذاء سكان المدن القديمة .

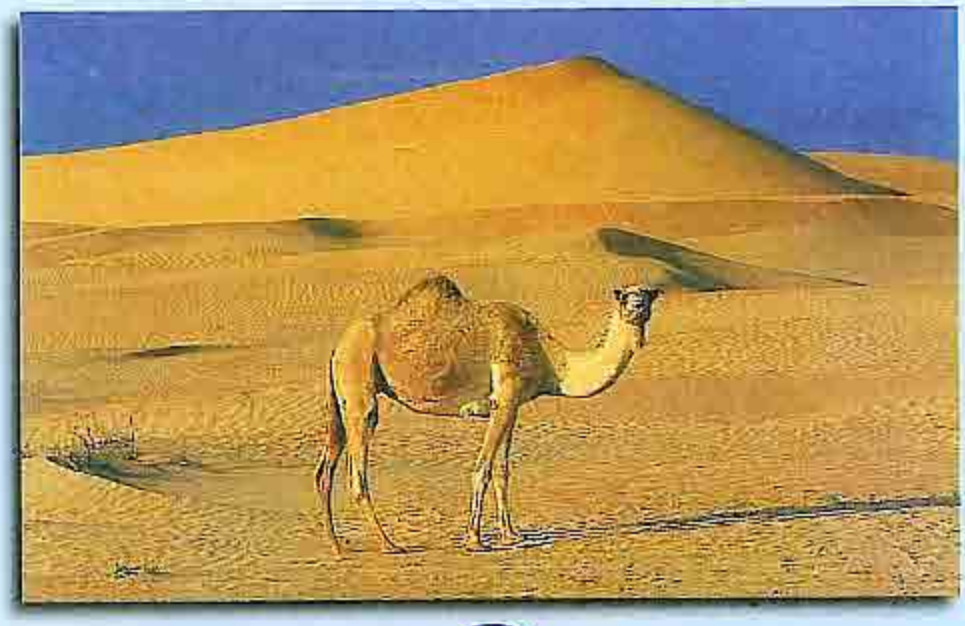

وتنبع خطورة التصحر من أنها عملية ديناميكية ذاتية الانتشار تفقد الطبقة السطحية للتربة خاصية تماسكها أمام الرياح السائدة في تلك المناطق وبالتالي تتحول الى رمال ناعمة تساعد على زيادة تجريف تلك الطبقة وبالتالي استفحال المشكلة بتكون كثبان رملية تغطي المناطق الأخرى وتمنع الطبقة السطحية في تلك المناطق من القيام بعملها أو تقضي عليها وبالتالي تتحول الى صحراء أخرى .

أ - أهم مظاهر التصحر

- انجراف التربة .
- نشاط الكثبان الرملية الثابتة .
- تناقص الغطاء النباتي وتدهور نوعيته (نباتات عليا أو بكتيريا) .
- تملح التربة وتقلص في خصوبة التربة .
- زيادة كمية الغبار العالق في الجو .

ب - أسباب التصحر

التصحر مشكلة معقدة ومتداخلة حيث يشترك في حدوثها مجموعة من العوامل المتباينة ، نشير اليها بشيء من الايجاز .

◆ العوامل البشرية

وتعتبر من أهم العوامل التي تؤدي الى خلق مشاكل التصحر ، فمعدلات النمو السكاني في أغلب المناطق الجافة وشبه الجافة عالية مما يعني استغلال الموارد البيئية المختلفة أقصى استغلال لتوفير الغذاء والطاقة لأغلب طبقات الشعب . فيتم استخدام الأرض بصورة خاطئة لاتتناسب مع نوعيتها لانتاج مزيد من الغذاء ويتم الافراط في قطع الأشجار والغطاء العشبي لزحف العمران واستخدامه كوقود ولبناء المنازل خاصة في المناطق الفقيرة وكذلك زيادة أعداد حيوانات الرعي وخاصة الماعز حيث تلعب دورا هاما في بعض المناطق في تعرية المناطق قليلة الانتاج من غطائها النباتي . كما أن سوء استخدام الأراضي الصحراوية للزراعة وتحميل التربة بمحاصيل تفوق انتاجيتها القصوى وبالتالي استخدام الكيماويات والمخصبات والأسمدة .

♦ العوامل الطبيعية

من الملاحظ أن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي سوف تؤدي الى ارتفاع في درجات الحرارة على مستوى العالم وتغير في توزيع الأمطار مما يهدد المناطق الجافة وشبه الجافة بمظاهر التصحر مما قد تسبب خطورة على المناطق المجاورة كنتيجة لازدياد الغبار المنقول جوا وتحرك الكثبان الرملية الثابته .

ج- مظاهر التصحر في الدول العربية

تنحصر مظاهر التصحر في الدول العربية بصفة عامة وفي دول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة في الظواهر التالية :

♦ تملح التربة

من المعروف أن التربة في أغلب دول مجلس التعاون تربة صحراوية ذات انتاجية محدودة والتي عند استصلاحها وادخال محاصيل غريبة عنها يحتاج الأمر الى زيادة كمية المياه وتعويض النقص في الأملاح الغذائية من خلال اضافة المخصبات والأسمدة الى المياه المستخدمة في الري التي بدورها تتجمع في الطبقات تحت السطحية أو التحتية . وعند تبخرها كنتيجة لارتفاع درجة الحرارة تبقى الأملاح المختلفة داخل حبيبات التربة وبالتالي ترتفع نسبة ملوحة التربة .

♦ زحف الرمال

وهي ظاهرة مرتبطة بممارسات شتى فبجانب الانتقال الطبيعي للرمال فان انشاء الطرق واستخدام السيارات على الطرق الغير معبدة يؤدي الى خلخلة الطبقة السطحية الهشة التي تمنع ذرات الرمال من الانتقال بواسطة الهواء وتكوين كثبان رملية تغزو المناطق المحيطة .

♦ تدهور الغطاء النباتي والتنوع الحيوي

وهو ينتج أصلا نتيجة للرعي الجائر والتحطيب المفرط للشجيرات اضافة الى

سوء الاستخدام المتعمد أثناء اقامة المخيمات التي يصاحبها حركة عشوائية للسيارات وجمهور المتنزهين فوق المراعي ، بالاضافة الى الزحف السكاني بصورة مضطردة على بعض المناطق الزراعية .

د- جهود الدول الخليجية في مكافحة التصحر

بالرغم من عدم نجاح برامج مكافحة التصحر على المستوى العالمي الا أن التجارب أثبتت أن هناك بعض الاجراءات التي تساعد على التقليل من ظاهرة التصحر المرتبطة بالتنمية مثل :-

أ - ترشيد الرعي واتباع سياسات مشابهة لنظام الحمى في تخصيص المراعي واقامة المحميات الطبيعية .
ب - الحد من التعرية السطحي لمواد البناء وعلى الاخص الحصى والرمال ومن السير العشوائي للمركبات في الصحراء .
ج - استخدام أسلوب الري بالتنقيط في المناطق الصحراوية المستزرعة .
د - اقامة مصدات للرمال في مناطق تحرك الكثبان الرملية .
هـ - تثبيت الكثبان الرملية باستزراع النباتات أو المواد المثبته للكثبان الرملية .
و - اقامة حاجز نباتي حول المناطق الزراعية والمدن للحد من انتشار الكثبان الرملية.
ز - اعادة استزراع وتوطين نباتات الرعي المحلية في المناطق التي اندثرت منها .

٢- ندرة المياه الجوفية واستنزافها في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد خص القران الكريم الماء بمنزلة عالية ، حيث جاء في الاية القرانية الكريمة " وجعلنا من الماء كل شيء حي " . ولقد اقتبست المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية هذه الاية كشعار لها . وتؤكد لنا بانه لا حياة بلا ماء ولا يمكن ان تتكون الحياة دون وجود الماء . فالماء يعتبر احد اهم الموارد الطبيعية الاكثر اهمية كما انه يعتبر عنصرا اساسيا للتنمية بكافة انواعها واقامة المستوطنات البشرية ، وهو ان

كان عذبا او مالحا يبقى مصدرا للحياة .

ونظرا لندرة المياه بصفة عامة وقلة سقوط الامطار في منطقتنا وندرة المياه السطحية كالانهار لدينا ، خاصة ونحن نعرف بان المنطقة تتميز بجفاف وارتفاع عال في درجة الحرارة في معظم ايام السنة التي تقارب الستة اشهر . فقد اتجهت معظم دول المنطقة لسد حاجتها من المياه المستخدمة ف الزراعة ، وكذلك في الصناعة الى المياه الجوفية اضافة الى ما تستخدمه من كميات محدودة من مياه الصرف الصحي المعالج في هذه الانشطة .

لذا فان النقص الواضح في كمية الامطار والمياه يجعل من المياه الجوفية في منطقتنا ثروة قومية يجب المحافظة عليها بكافة الوسائل والعمل على زيادة المخزون منها لانها من حق الاجيال القادمة وذلك عن طريق الترشيد في الاستهلاك . كما يجب ايضا على الدول ان تقوم بعمل دراسات ميدانية بهدف معرفة كمية المخزون من المياه الجوفية المتوفرة لديها واماكن توافرها ومدى ارتباطها تحت الارض مع الدول الاخرى. فالمياه الجوفية مثلها مثل التلوث لا تعترف بالحدود الجغرافية او

السياسية وبالتالي فان أي سوء استخدام في بلد ما يؤثر بالتالي على كمية المياه الجوفية في البلاد المجاورة وخاصة التي تشترك معها مباشرة في حدود الابار او الاحواض الجوفية المستخدمة . ويمكن ان يتم تفادي ذلك عن طريق التعاون المشترك وتوقيع اتفاقيات تعاون مع الدول نفسها لبيان كيفية الاستفادة المثلى للمياه الجوفية وفقا لحاجة الدول المشتركة في الانتفاع بالمياه الجوفية . كما يمكن المحافظة على المياه الجوفية عن طريق زيادة الاستخدام لمياه الصرف الصحي المعالج عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة وتطويعها لمصلحة الانسان وبالتالي الاستفادة من مياه الصرف الصحي في ري المزروعات بدلا من صرفها الى مياه البحر او الى التربة دون تكريرها ومعالجتها لتعمل على تلويث المياه الجوفية او تلويث المياه الصالحة للشرب . ومن جهة اخرى يمكن الاستفادة من مياه الامطار التي تسقط خلال العام في بعض المناطق ومحاولة اعادة تسريبها الى المياه الجوفية لتعويض الكمية المستهلكة منها والاستفادة من بناء السدود الحافظة لهذه الامطار الموسمية .

كما يمكن استخدام الطاقة الشمسية لتحلية المياه في المناطق الصحراوية النائية عن طريق مواكبة التطور العلمي في هذا المجال والاستفادة منها في حدها الاقصى وتوفير الطاقة النفطية وتصديرها واستخدام المردود المالي في تطوير التكنولوجيا المستخدمة في الطاقة الشمسية . كما ان تطوير التكنولوجيا المستخدمة في تقطير مياه البحر المستخدم للشرب من خلال التناضح العكسي والاستفادة اكبر قدر ممكن من الطاقة الشمسية الهائلة التي تتمتع بها منطقتنا وتوفير الطاقة النفطية كما اسلفنا او حتى الاستفادة منها كبديل للطاقة النفطية في حالة نضوبها وذلك للاستمرار بالحياة بصورة مناسبة .

٣- تلوث البيئة البحرية

وهي من القضايا الرئيسية في المنطقة التي تؤثر تأثيرا مباشرا على المجتمعات السكنية فيها وكانت الدافع الرئيسي لانشاء المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية بتوقيع اتفاقية الكويت في ٢٤ ابريل ١٩٧٨ . ويعتبر التلوث بالنفط من

اهم مصادر تدهور الاتزان البيئي في منطقتنا البحرية الى جانب ردم المناطق الساحلية والاهوار ومناطق غابات المانجروف والاعشاب البحرية وكذلك الصيد الجائر وغير الرشيد وهي الاخرى عوامل رئيسية قد ادت الى انحسار ثروتنا البحرية من روبيان واسماك ولؤلؤ ومرجان وغيرها وهي ثروات كما نعلم جميعا متجددة وبالتالي فهي كالامانة بايدينا للذين سيخلفوننا وليس من حقنا ادارتها على هذا النحو من العشوائية وقصر النظر .

ثانيا : التحديات الرئيسية في القرن القادم

بعد ان تفاقمت المشكلات البيئية نتيجة للتطور الصناعي والتكنولوجي واصبحت تهدد العالم تهديدا مباشرا غير معترفة بالحدود السياسية ولا تفرق بين شماله وجنوبه ولا بين الدول العظمى والصغرى وان اختلفت في اسبابها ونوعها من مكان الى اخر . لذا كان من المحتم على قادة دول العالم اللقاء في قمة ريو عام ١٩٩٢ بهدف اجراء الحوار الهادف لمناقشة موضوعات البيئة بصفة عامة وعلاقة التنمية بالبيئة بصفة خاصة . ونتيجة لهذا الاجتماع الهام صدرت مجموعة من التوصيات

رؤي انها افضل سبل التخطيط لمواجهة المشاكل البيئية في العالم والذي يتطلب تكاتف الجهود الجادة لمواجتها . وسوف نتعرض في هذه الورقة الى برنامج ٢١ الذي يتضمن انجع الحلول للمشاكل البيئية العالمية والملحة في القرن القادم .

وبرنامج عمل للتنمية المستديمة للعالم اجمع كما ذكرنا انفا ، حيث اتفقت دول العالم على أن تعمل من خلاله من الآن لتعبر الى القرن الواحد والعشرين وذلك كونها تعتبر من انجع الحلول التي اقترحتها قمة الأرض في ريو ١٩٩٢ لعلاج المشاكل البيئية الملحة والتي تواجه العالم معا وسوف نتعرض للحلول المقترحة لهذه المشكلات البيئية الملحة التي تواجه العالم .

أ - تكييف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

١ -التعاون الدولي للإسراع بتحقيق التنمية المستديمة في البلدان النامية

والمقصود هنا هو تعزيز التنمية المطردة من خلال التجارة ، ولا يمكن المضي قدما في هذا الموضوع والدول النامية مثقلة بالديون الخارجية ووجود حواجز تحول دون وصولها الى الأسواق حيث بقيت أسعار السلع الاساسية ومعدلات التبادل التجاري في البلدان النامية معرضة للضغوط . لذلك يتعين على الاقتصاد الدولي أن يعمل على :

أ - تعزيز التنمية المطردة من خلال التجارة .
ب - تحقيق التعاضد بين التجارة والتنمية .
ج - توفير موارد مالية كافية للبلدان النامية .

لذى فان التعاون والتنسيق الدولي والاقليمي معني بضرورة ايجاد نظام دولي يراعي احتياجات الدول النامية مع حفظ مصالح الدول المتقدمة من خلال :

أ - تحسين التعامل الدولي في تجارة السلع الأساسية .

ب - تشجيع السياسات الاقتصادية التي تؤدي الى تنمية مستمرة .

ج - بناء قدرة الدول النامية على رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة .

٢ - مكافحة الفقر

الفقر مشكلة معقدة ذات أبعاد كثيرة وجذور وطنية ودولية ومن الصعب ايجاد حل متجانس يصلح للتطبيق في كافة انحاء العالم وبالرغم من الحرص العالمي على استمرارية عطاء الموارد وحماية البيئة الا أنه لا بد أن يراعى أولئك الذين يعتمدون على هذه الموارد وبيئتهم المحيطة بصورة متكاملة ومتجانسة من خلال :-

أ - تعضيد المجتمعات المحلية عن طريق اشراك كافة مكوناتها في الانتاج وصنع القرار واقامة الآليات الأساسية التي تسمح بتبادل الخبرة والمعرفة بين المجتمعات المحلية ، واعطاء هذه المجتمعات دور أكبر للمشاركة في اتخاذ القرار وادارة حماية الموارد الطبيعية المحلية .

ب - بناء القدرات الوطنية على تنفيذ الأنشطة السابقة الذكر خاصة بناء القدرات على مستوى المجتمعات والأقليات المحلية وبالتالي دعم المنهج بما يحقق استمراريته مع استمرارية هذه المجتمعات والتأكيد على مبدأ الاعتماد على النفس بصورة عامة.

٣ - تغيير أنماط الاستهلاك والنمو السكاني ومقومات البقاء

غني عن البيان ان نمو السكان والانتاج في هذا العالم مقرون بأنماط استهلاكية غير سليمة يفرض عبئا متزايدا على كوكب الأرض من حيث قدرته على توفير أسباب الحياة المناسبة ولا شك أن هذه العمليات المتشابكة تؤثر على الاستخدامات المختلفة للأرض والماء والهواء والطاقة وغيرها من المواد . لذلك فالأبعاد الانسانية تعتبر عنصرا أساسيا لا بد من مراعاتها في أي سياسات شاملة تسعى الى تحقيق تنمية ناجحة ومطردة . وسوف يتطلب ذلك في كثير من الحالات تغيير الأوجه النمطية

للانتاج والاستهلاك والصناعة من خلال :

أ - التشجيع على زيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد .

ب - تقليل العوادم الى أدنى حد .

ج - مساعدة الأسر على اتخاذ قرارات سليمة بيئيا لتدبير احتياجاتهم الاستهلاكية .

د - تطبيق سياسات تسعيرية سليمة بيئيا .

هـ - دعم القيم التي تساعد على الاستهلاك السليم .

٤ - حماية صحة الإنسان وتحسينها

تترابط الصحة والتنمية ترابطا وثيقا فالتنمية القاصرة المقرونة بالتزايد المستمر في السكان تؤدي الى الافراط في الاستهلاك والفقر والذي بدوره يؤدي الى مشاكل صحية وبيئية خطيرة سواء في البلدان النامية أوالمتقدمة . والاحتياجات الصحية الأولية لا بد وأن تكون جزء لا يتجزأ من التنمية الناجحة والمستمرة وذلك من خلال المجالات التالية :-

أ - تلبية مطالب الرعاية الصحية في المناطق الريفية .

ب - مكافحة الأمراض المعدية .

ج - حماية الفئات الضعيفة الغير قادرة على المحافظة على صحتها (المعوقين - كبار السن).

د - مواجهة التحديات الصحية في المناطق الحضرية والمرتبطة أساسا بزيادة التلوث وتدهور صحة البيئة .

٥ - التنمية السليمة للمستوطنات البشرية

ان الأنماط الاستهلاكية تثقل بشدة على البيئة في كل أنحاء العالم في الوقت الذي تحتاج فيه المستوطنات البشرية في العالم النامي الى مزيد من الخامات والطاقة والتنمية الاقتصادية بغرض التغلب على مشاكلها الأساسية مما ينتج عنه انخفاض مستوى الاستثمار في هذا القطاع وهو انخفاض مرتبط بالقيود التي تفرضها هذه الدول على مواردها بشكل عام . لذلك يجب على الدول خاصة النامية منها أن تحدد أولوياتها بما يتفق مع خططها وأنشطتها الوطنية مع المراعاة الكاملة

بقدرتها البشرية والاجتماعية والحضارية آخذين في الاعتبار الموضاعات التالية :

١- توفير السكن المناسب للجميع .

٢- تحسين أسلوب ادارة المستوطنات البشرية .

٣- وضع خطط سليمة لتخطيط واستخدام الأراضي .

٤- وضع خطط متكاملة للبنية الأساسية والمرافق الصحية والتعليم .

٥- وضع خطط سليمة للطاقة والنقل .

٦- تخطيط الاستيطان البشري ومتابعته في المناطق المعرضة للكوارث .

٧- الاعتماد على التصميم السليم في صناعة البناء واستخدام الموارد المحلية.

٨- تطوير البرامج التي ترمي الى تنمية الموارد البشرية بما يخدم المستوطنات التي يعيش فيها .

٦ - تكامل خطط التنمية والبيئة على صنع القرار

لاعطاء متخذ القرار الأدوات اللازمة حتى يكون قراره مبني على أسس سليمة لا بد من وضع المجالات التالية في الحسبان :

١- الجمع بين البيئة والتنمية على كافة المستويات،مثل السياسة والتخطيط والادارة.

٢- توفير الأسس التنظيمية والقانونية اللازمة .

٣- وضع نظم للحوافز والاعفاءات الضريبية تتناسب مع الاهتمامات السليمة في خطط التنمية التي تعتمد على أسس بيئية سليمة .

٤- توسيع نطاق نظم الحسابات الاقتصادية القومية لتشمل الأبعاد البيئية والاجتماعية.

ب - الحفاظ على الموارد وتنظيمها لخدمة التنمية

وقد تضمن هذا البند من الأجندة ٢١ اربعة عشر موضوعا تعتبر أساسية وهامة اذا ما أراد العالم التعامل بطريقة وأسلوب سليم يضمن استمرارية التنمية والمحافظة على المكونات البيئية وذلك عن طريق :

١- حماية الغلاف الجوي من التدهور .

٢- اتباع نهج متكامل نحو تخطيط الموارد الأرضية وادارتها .
٣- تقنين ازالة الغابات والأحراش .
٤- مكافحة التصحر والعناية بالنظم البيئية الهشة .
٥- حماية الانظمة البيئية كالجبال والوديان والواحات والاهوار في المناطق الحساسة .
٦- تعزيز الزراعة والتنمية الريفية .
٧- المحافظة على التنوع البيولوجي .
٨- الادارة السليمة للتكنولوجيا الحيوية .
٩- حماية المحيطات والبحار بما فيها البحار المغلقة وشبه المغلقة والمناطق الساحلية وحماية مواردها الحية وترشيد استخدامها وتنميتها .
١٠- حماية نوعية وكمية موارد المياه العذبة .
١١- الادارة السليمة للكيماويات السامة .
١٢- الادارة السليمة للنفايات الخطرة .
١٣- الادارة السليمة للنفايات الصلبة .
١٤- التعامل بالطرق الآمنة والسليمة للنفايات المشعة .

ج - تعزيز دور المجموعات الرئيسية

المجالات والبرامج التي سبق التحدث عنها تحتاج الى وسائل وآليات تضمن تحقيق مشاركة اجتماعية حقيقية وشاملة للجهود الرامية لتحقيق تنمية مستديمة وبالتالي حددت قطاعات يحتاج الأمر الى تنمية دورها ومفهومها نحو التنمية المستديمة ، وهي :

ا - مشاركة المرأة في عملية التنمية المستديمة ، حيث أن المرأة بجانب كونها جزء منتج في اي مجتمع الا أنها تمثل المربية والمدرسة والمسئولة عن ادارة شئون المنزل والأسرة في أغلب دول العالم .

ب - دور الأطفال والشباب في التنمية ، حيث يشكلوا ٣٪ من سكان العالم ، ولتنفيذ برامج التنمية والبيئة على أساس مستمر لا بد من النهوض بدور الشباب واشراكهم في عملية التنمية مع تزويدهم بالتدريب والتعليم المناسب .

ج - الاقرار بدور السكان الأصليين وتجمعاتهم وتعزيز ذلك الدور ، حيث تربطهم بأراضيهم صلات تاريخية وهناك ترابط مستديم بينهم وبين بيئتهم الطبيعية والتي في حالة تنميتها بأسلوب لا يتناسب مع مكوناتهم الفكرية والتاريخية مما قد يتنافى مع مفهومهم لاستغلال تلك الأراضي .

د - تعزيز دور المنظمات غير الحكومية . وهي المنظمات الأهلية التي تهتم بالتنمية المستمرة والمحافظة على البيئة وما تستطيع أن تقدمه من خدمات في المجتمعات المحلية لتنفيذ الخطط الشاملة التي تضعها الحكومات والجهات الرسمية .

هـ - تعزيز دور المؤسسات الحكومية المختلفة وذلك من خلال تعاون كافة السلطات داخل الدولة ومشاركتها الفاعلة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنفيذها والاشراف عليها بما يضمن تفهم كامل لسياسات التنمية المستمرة.

و. تعزيز التعاون الاقليمي وذلك من خلال توحيد الجهود في تنمية الموارد المشتركة كالثروة السمكية والمياه الجوفية وحماية التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وغيرها .

ز - تعزيز دور النقابات والقطاعات المهنية حيث انه جزء لا يتجزا من عمليات التنمية ، فالعامل في مصنعه والمزارع في حقله والتاجر في تجارته كل منهم له دور محدد في قطاع التنمية والمحافظة على البيئة .

ح - الاهتمام بالمؤسسات العلمية والمراكز البحثية من المواضيع التي لا بد أن تؤخذ في الاعتبار حيث أن تنمية اي قطاع على أسس اقتصادية أو اجتماعية بحتة قد

يتعارض تعارضا جوهريا مع طبيعته وبالتالي لا بد أن يكون للبحث العلمي دوره في تحديد مدى ملاءمة تلك السياسات المكونة لتلك القطاعات المراد تنميتها .

ثالثاً: أهم التحديات التي تواجه المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

١. التلوث النفطي

بينا في مقدمة هذه الورقة أن اختلال التوازن البيئي والتلوث بصفة عامة يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الانسان في هذا العصر . وفي هذا المجال لا بد من توضيح التحديات البيئية التي تواجه المنظمة الاقليمية وخاصة التلوث البحري بالنفط وما تتعرض له البيئة البحرية من أخطار نتيجة للتسرب النفطي من مختلف المصادر اضافة الى التسرب الى مياه المنطقة البحرية للمنظمة من ملوثات من مصادر في البر .

وتتميز المنطقة البحرية للمنظمة بوضع خاص حيث أن ٨٠٪ من انتاج النفط العالمي ينقل من خلاله دون مراعاة كافية للظروف البيئية لمنطقتنا البحرية ، مما دفع جميع الدول المطلة عليها لتوقيع اتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية لعام ١٩٧٨ ، وبموجب المادة ١٦ من الاتفاقية تم انشاء المنظمة عام ١٩٨٢ ومقرها دولة الكويت تهدف الى حماية البيئة البحرية من التلوث والممارسات الخاطئة التي قد تؤدي الى تدهور نوعية الاستغلال ومنفعة الأجيال الحالية والمحافظة على عطائه للأجيال القادمة . وفي هذا المجال لا بد من ذكر أن المنطقة البحرية قد تعرضت لعدة حوادث تلوث من النفط في البحر مما أدى الى وقوع تلوث بحري لا مثيل له في تاريخ التلوث البيئي في العالم بسبب التصرف المتعمد من قبل النظام العراقي الذي غزى الكويت . بالاضافة الى اشعال الآبار النفطية وما قذفته من ملوثات على مدى سبعة أشهر وما ترسب منها في مياه المنطقة البحرية للمنظمة الاقليمية .

لذا فان استمرارية الاهتمام بالمحافظة على البيئة البحرية يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه المنظمة الاقليمية وكذلك الدول الأعضاء في المنظمة . ومن دون التشديد على الضوابط وتطبيقها والحد من التلوث لن يستطيع هذا الجسم المائي من تحمل هذه الاساءة بصفة مستمرة اذ يبلغ متوسط عمقه ٥٣ متر .

وحيث ان مصادر التلوث النفطي في المنطقة البحرية متعددة ومستمرة في نفس الوقت مما يؤدي الى الاضرار بالبيئة البحرية والتأثير على الكائنات البحرية في المنطقة البحرية . لذا فقد تم وضع خطة عمل الكويت متضمنة ١٧ مشروعا تهدف جميعها الى حماية البيئة البحرية لمنطقتنا من التلوث . وقد تضمنت خطة العمل البرامج التالية :

١- مسح الامكانات الوطنية في الاقليم في مجال علوم البحار بما في ذلك الارصاد الجوية البحرية .

٢- مصدر حجم التلوث ومصادر انتقال التلوث بالزيت والمشتقات البترولية وعلوم الفيزياء والكيمياء المتعلقة بانتشار الزيت ، الارصاد الجوية البحرية المتعلقة بنفس الموضوع .

٣- تقييم حجم الملوثات المؤثرة على صحة الانسان والنظم البيئية البحرية.
٤. تقييم العوامل المتعلقة ببيئة الاقليم واستغلال موارده الحية .
٥- تقييم العمليات الجيولوجية مثل الترسيب التي تسهم في تحديد او تعديل مسار الملوثات في الاقليم وتأثير ذلك على صحة الانسان والنظم البيئية البحرية
٦- اعداد وتحديث دليل بالمؤسسات المعتمدة حكوميا في الاقليم وتمارس نشاطا في مجالات الادارة البيئية .
٧- تقييم انشطة التنمية الحالية والمستقبلية واثارها البيئية الرئيسية حتى يتسنى تقييم درجة تأثيرها على البيئة .
٨- تحديد اكثر المشاريع الجارية ارتباطا بالتنمية سواء الوطنية او الاقليمية او المدعمة دوليا ذات الاثار البيئية النافعة كمشاريع الثروة السمكية المختلفة وانشطة الصحة البيئية .
٩- اعداد خطط طوارىء اقليمية لمجابهة الحوادث التي تنجم عن استكشاف واستغلال ونقل الزيت ، وتدعيم خدمات الارصاد الجوية البحرية اللازمة لوضع هذه الخطط .
١٠- المساعدة في تطوير الامكانات الوطنية في مجال المعارف الهندسية اللازمة لحماية البيئة الاقليمية .
١١- تدعيم خدمات الصحة العامة الوطنية والتنسيق فيما بينها كلما اقتضت ذلك المصالح المشتركة التي تتجاوز الحدود القطرية .
١٢- ترشيد استغلال وادارة الموارد البحرية الحية على اسس سليمة بما في ذلك المزارع السمكية وانشاء الاحمية المائية والارضية كالاحمية البحرية والاراضي المبتلة.
١٣ - التنسيق بين انشطة النقل البري والبحري ووضع برنامج اقليمي لتنسيق وتخطيط عملية النقل، مع التركيز بوجه خاص على التلوث الذي تسببه المواني .
١٤-وضع مباديء واسس تنمية وادارة المناطق الساحلية من خلال حلقات عمل دراسية.
١٥- التنسيق بين السياسات الوطنية في مجال ادارة المياه بما في ذلك تجهيز مياه الشرب والتحكم في توعيتها حينما يكون لهذه السياسات تأثير على البيئة البحرية للاقليم .

١٦- الاحتفاظ بسجلات لحوادث التلوث بالزيت في الاقليم تتضمن المعلومات التي تتعلق باثر هذا التلوث على البيئة البحرية .

١٧- لا تتحقق حماية بيئة المناطق البحرية والساحلية والارتقاء بها دون الدعم الكامل والتعاون من جميع الاطراف المعنية .

ونظرا لعدم امكانية منع التلوث النفطي فان المنظمة منذ تأسيسها عملت على الحد من التلوث النفطي من مصادره المتنوعة . ومن اهم التحديات التي تواجه المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية في الوقت الحالي :

◆ إنشاء مراكز استقبال النفايات النفطية والنفايات الأخرى

وفقا لخطة عمل الكويت وبناء على قرار اللجنة التنفيذية للمنظمة واستجابة لطلب الدول الاعضاء ، عقدت المنظمة اول اجتماع لها لبحث موضوع مراكز استقبال النفايات في الكويت في اكتوبر ١٩٨٢ لوضع خطط العمل والسياسات المطلوبة لانشاء مراكز استقبال النفايات الصلبة في المنطقة البحرية حيث اوصى

الاجتماع الى القيام باجراء دراسات ميدانية عن مرور السفن وكمية النفايات والتعرف على مشاكل التخلص من النفايات الصلبة من السفن ومياه التوازن .

وفي عام ١٩٨٣ تم التوقيع على اتفاقية مع مركز التعاون لما وراء البحار لبناء السفن في اليابان للقيام بهذه الدراسة الميدانية التي انتهت في عام ١٩٨٤ وضعت القواعد التوجيهية للدول الاعضاء في المنظمة لتسهيل مهمة انشاء مراكز الاستقبال.

كما عقد اجتماع اخر في البحرين عام ١٩٨٤ لمتابعة ما تم بشان الدراسة الميدانية من الخبراء المختصين في هذا المجال وسماع اراء ووجهات نظر القائمين على صناعة السفن والمنظمات الدولية ذات العلاقة وخاصة المنظمة البحرية الدولية ومدى انطباق مواصفات انشاء مثل هذه المراكز مع اتفاقية ماربول ٧٣ / ٧٨ .

وحرصت سكرتارية المنظمة على متابعة موضوع انشاء مراكز استقبال النفايات من خلال مواصلة عقد الاجتماعات الفنية عام ٨٥ حيث زودت الدول الاعضاء بنماذج لاستخدامها كقواعد توجيهية لمساعدتهم في اعداد خططهم حول هذا الشان . والتاكد من مدى مطابقة تلك الخطط مع اتفاقية ماربول ، ثم تبعتها باجتماع سنة ١٩٨٩ لمتابعة النتائج والتوصيات التي تمت حول انشاء هذه المراكز ودعت المنظمة الى بذل المزيد من الجهود من قبل الدول الاعضاء والانضمام الى اتفاقية ماربول ٧٣ / ٧٨ بهدف جعل المنطقة البحرية للمنظمة منطقة خاصة .

وفي عام ١٩٨٩ تم التعاون بين سكرتارية المنظمة والامانة العامة لدول مجلس التعاون حول مشروع انشاء مراكز الاستقبال وتم تشكيل فريق عمل اوصى ان تقوم المنظمة والمجلس بالتعاون مع المنظمات الدولية الاخرى ذات العلاقة باعداد دراسة شاملة عن امكانية التصديق على اتفاقية ماربول خاصة من حيث التكلفة والجوانب البيئية والاقتصادية .

وقد تم اعداد هذه الدراسة ورفعت الى مجلس المنظمة في اجتماعه السابع في

فبراير ١٩٩٠ حيث قرر الموافقة على قيام الدول الاعضاء بالتصديق على اتفاقية ماربول وتطوير مراكز الاستقبال المتوفرة لدى بعض الدول الاعضاء . وتم توزيع استبيان على الدول لتحديد متطلبات انشاء مراكز الاستقبال بهدف التعاون مع مجلس التعاون الخليجي ، الا ان الغزو العراقي الغاشم للدولة الكويت في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ اوقف برامج المنظمة ومن ضمنها انشاء مراكز الاستقبال حيث تم التركيز على تنفيذ البرنامج المتكامل لاعادة تأهيل البيئة.

ونظرا لاهمية هذا الموضوع بعدما ظهرت الحاجة الشديدة له اثناء سكب النفط في مياه البحر بصورة عمدية تم الاتصال ببرنامج الامم المتحدة الانمائي والمنظمة البحرية الدولية واتحاد اصحاب السفن ومقره بريطانيا وشركة ناقلات النفط والمؤسسة العامة للموانى في الكويت حيث عقد اجتماع شبه رسمي في يونيو ١٩٩٤ للتباحث حول امكانية مساعدة المنظمة في ايجاد الطرق والوسائل التي تحقق الاهداف التالية :

- اقناع الدول الاعضاء بضرورة الانضمام الى اتفاقية ماربول ٧٣ / ٧٨
- تطوير القواعد التوجيهية للمراكز وتقدير الحاجة الى أي نوع من المراكز التي يمكن انشاؤها في المنطقة البحرية
- ترتيب الالتزامات المالية
- دور المنظمات الدولية واتحاد مالكي السفن وغيرها

وقد تم اخطار الدول الاعضاء بهذه النتائج ، وعلى ضوء الجهود التي بذلتها المنظمة في هذا الشأن ، رحبت امانة المنظمة بمبادرة سلطنة عمان لتنظيم مؤتمر حول التخلص من النفايات الصلبة من السفن بالتعاون مع المنظمات الاقليمية العاملة في المنطقة عقد في ابريل ١٩٩٥ . ثم تلى ذلك اجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة عقد في سلطنة عمان في شهر يناير ١٩٩٦ لبيان مدى الحاجة الى انشاء مثل هذه المراكز ، حيث قرر الاجتماع اتخاذ اجراء فوري للقيام بدراسة حول هذا الموضوع بالتعاون مع وزارة البلديات الاقليمية والبيئة في سلطنة عمان .

كما نظمت المنظمة بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية ندوة في فبراير ١٩٩٦ لمراجعة المتطلبات الفنية والاقتصادية والقانونية لاتفاقية ماربول وتحديد الاحتياجات والمتطلبات في خطة عمل اقليمية نحو التصديق على اتفاقية ماربول ٧٣ / ٧٨ .

وقد عقد فريق العمل المكلف من قبل المنظمة اجتماعين في الكويت في نوفمبر ١٩٩٦ وابريل ١٩٩٧ لمتابعة ما تم اتخاذه حول هذا الشان . وفي هذا الشأن وبالتعاون فيما بين المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية والامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي تم تنظيم زيارة عمل لبعثة من الاتحاد الاوروبي لبعض الدول الاعضاء في المنظمة لعمل دراسة ميدانية بشأن معرفة المتطلبات اللازمة لانشاء مراكز الاستقبال وملاءمتها لاتفاقية ماربول ٧٣ / ٧٨ وذلك خلال الفترة من ١٤ مارس الى الثاني من ابريل ١٩٩٧ .

ولقد وصل الفريق المكلف باعداد الجدوى الاقتصادية لانشاء مراكز الاستقبال الى المراحل النهائية من اعداد التصور النهائي الذي سيعرض على المكتب التنفيذي القادم . وستكثف المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية جهودها مع المنظمة البحرية الدولية لتحقيق هذه المرحلة الهامة التي ستساعد على حماية بيئتنا البحرية من خطر التدهور والدمارالبيئي .

٢. التلوث الصناعي

بسبب الطفرة الاقتصادية التي خطتها دول المنطقة ، ونظرا لازدياد الاحتياجات المختلفة ، اخذت دول المنطقة تطرق باب الصناعات بمختلف انواعها لسد احتياجات السوق المحلية وتطوير قاعدة صناعية تساهم في الاقتصاد الوطني بصورة عامة . ونظرا لسرعة قيام هذه الصناعات فلم تواكب هذه الطفرة الصناعية القواعد والضوابط البيئية التي تحد من تلويث البيئة بمخلفات هذه الصناعات ، رغم ان المناطق الصناعية الكبيرة التي انشئت في بعض دول المنطقة اخذت في السنوات

الاخيرة بعين الاعتبار المردود البيئي للصناعات . ولكن مع ذلك هناك الكثير من الصناعات التي ظهرت في الطفرة الصناعية ولم تتوفر فيها الشروط البيئية اللازمة . وهذا الامر يدعو الى الاسراع في تلافي ذلك الخلل والسعي بصورة سريعة بوضع الشروط البيئية التي تلزم هذه الصناعات باتباعها لتقلل من تأثيراتها البيئية .

ويجب ان تطبق شروط دراسات المردود البيئي لاية صناعة حديثة ونمنع اقامة صناعات قد تكون تأثيرها على البيئة عامة وصحة الناس بصورة خاصة بجانب ما قد يتعرض لها العاملين في هذه الصناعات .

ومن اهم الصناعات الاساسية التي تعتمد عليها هي صناعة البتروكيماويات ومشتقاتها والتي ستكون العمود الفقري لجميع الصناعات المستقبلية التي ستعتمد عليها المنطقة ولذلك نفرد لها فقرة خاصة حتى نبين اهميتها والاحتياطات الواجب اتخاذها .

لذا فان المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية قد سعت الى ايجاد الوسائل

العلمية التي تهدف الى تخفيف هذه الاضرار للعاملين في هذا المجال اضافة الى القاطنين بالقرب من مراكز الصناعات النفطية .

◆ الحد من أخطار الصناعات البتروكيماوية على البيئة وحماية صحة العاملين فيها :

تعتبر منطقتنا من اكبر المناطق في العالم ازدحاما بالصناعات الكيماوية حيث تمتد على شواطيء المنطقة البحرية للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية مصانع مختلفة للمشتقات النفطية والغاز الطبيعي ، اضافة الى تصدير ملايين البراميل من الزيت بانواعه المتعددة الى مختلف بقاع العالم .

حيث تشكل الصناعات البتروكيماوية القوة الاقتصادية الرئيسية في منطقة الخليج الا ان تواجد الاخطار الصناعية في بيئة حساسة قد يكون له تأثير سيء على المنطقة ، وتعتبر الحوادث الصناعية والتعرض للمواد الكيماوية والوطأة الحرارية والتعرض للاشعة فوق البنفسجية وانتشار الاتربة والجسيمات الدقيقة في الهواء ما بين الاخطار التي تواجه المواطنين ، كما يؤدي صرف المياه الملوثة بالفضلات الصناعية وعمليات التنقيب عن النفط في المنطقة الساحلية وعمليات تصدير ونقل النفط والمواد البتروكيماوية الى تهديد البيئة البحرية . وتؤدي عمليات الاستكشاف واستخراج النفط من الارض الى تلوث التربة وتهديد السلامة العامة .

ويعتبر انتشار مرض الربو ووقوع حوادث العمل التي تشمل الحرائق والانفجارات والاصابة بالامراض المهنية من المشاكل الصحية ذات العلاقة مع مثل هذه الصناعات مع انه يمكن الوقاية منها ، وهذه المخاطر تهدد اقتصاد المنطقة وصحة مواطنيها .

ونظرا لاهمية هذه الصناعات كمصدر اقتصادي للمنطقة ومحافظة على صحة ابنائنا العاملين في هذا المجال الاقتصادي الهام ، طرحت الامانة العامة للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية فكرة انشاء المركز البيئي بالتعاون مع جامعة

هارفارد والجامعات والمعاهد العاملة في المنطقة في مجال حماية البيئة وذلك لما تتمتع به هذه الجامعة من مكانة علمية وخبرة عريقة في مجال حماية البيئة حتى نتمكن من الاستفادة من خبرتها لصالح منطقتنا . ويهدف هذا التعاون الى ما يلي :

- اعداد برامج تدريبية على مستويات علمية مختلفة للتخصص الاكاديمي والتدريب الميداني لجميع العاملين في مجال هذه الصناعات .
- اقتراح ووضع وسائل رصد متطورة للتحكم بمستوى الملوثات الناتجة عن هذه الصناعات .
- القيام بدراسة ميدانية تبين حجم هذه الصناعة على المستويين الوطني والاقليمي والتجارب التي مرت بها الدول في هذا المجال .
- دراسة ورصد التأثيرات التي قد تنتج عن هذه الصناعات على العاملين والمناطق المحيطة بها لحمايتهم من الاضرار الخطرة التي قد يتعرضون لها.
- اجراءات الامن والسلامة وما تتطلبه من اجراءات وقائية واحتياطات تهدف الى حماية العاملين في الصناعات النفطية .
- نشر التوعية العامة بين العاملين في هذه الصناعات بجانب التوعية البيئة العامة للناس .

◆ إدارة المخاطر المتوقعة في هذه الصناعات وذلك عن طريق ما يلي :

١- اعداد برنامج تدريبي يهدف الى توعية العاملين وتعريفهم بالمخاطر والمشاكل التي قد يتعرضون لها وكيفية مواجهتها .

٢ - اعداد برنامج تدريبي للمسؤولين عن البيئة في هذه الصناعة في جميع الادارات ، الادارة والانتاج والتصدير وغيرها .

٣- اعداد برامج تدريبية تخصص للادارة العليا صانعي القرار ، تهدف الى تعريفهم بالقضايا البيئية والمخاطر التي قد تنجم عن هذه الصناعات وخاصة الابعاد البيئية التي تؤثر على صحة العاملين في قطاع الصناعة النفطية .

وتحقيقا لهذه الاهداف يتم تكليف المركز المذكور بما يلي :

- وضع امكانياته العلمية وما يتمتع به من خبرة عالية في خدمة المشاكل البيئية والصحية وخاصة في المناطق الحارة وعلاقتها بالصناعات البتروكيماوية وتأثيراتها على الاحياء البحرية والبرية والحياة العامة وكذلك تأثيراتها الصحية على العاملين في هذا المجال وعلى المناطق القريبة منها وان تحظى باهتمام واولوية قصوى .

- التنسيق الكامل بين المركز في جامعة هارفارد والجامعات والمعاهد الوطنية والاقليمية في المنطقة ، وتكامل الادوار فيما بينها بهدف المحافظة على صحة العاملين في الصناعات النفطية ، والتركيز على ابراز دور الجامعات والمعاهد الوطنية في المنطقة عن طريق تبني المناهج البيئية في تدريس العلوم البيئية فيها.

- عقد الندوات التدريبية المتخصصة

- عقد ندوات لفترات قصيرة لمختلف المستويات الادارية تهدف الى التوعية ومواكبة التطور العلمي في مجال المحافظة على صحة الانسان .

- تدريس اكاديمي ، وذلك عن طريق تطوير المناهج الدراسية في الجامعات والمعاهد الوطنية والاقليمية والاستعداد لمنح درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في مجال البيئة واخطار الصناعات البتروكيماوية باعتبارها قضايا بيئية وذلك بهدف تخريج الكفاءات الوطنية من الطلبة وتدريبهم على اعداد كيفية حل هذه المشاكل بطريقة علمية .

- القيام بدراسات ميدانية بصفة مستمرة لرصد التأثيرات البيئية والصحية على العاملين في المجالات النفطية وعلى فترات مختلفة ، وكذلك على المناطق المجاورة .

وقد تم عقد ندوة بمقر المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية حول هذا الموضوع حضرها عميد كلية الصحة العامة بجامعة هارفارد وممثلين عن القطاع النفطي والبتروكيماوت في الكويت في مارس ١٩٩٦ . كما قام العميد بزيارة الى المملكة العربية السعودية للتباحث مع المسؤولين عن شئون البيئة حول هذا الموضوع.

والمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية تحاول استكمال الجهود المحققة لتنفيذ هذا المشروع الحيوي الهام والذي سيعود بالنفع المباشر للعاملين في الصناعات النفطية والقاطنين حول هذه المناطق ، كما تضمن منع تعرض الاجيال القادمة للاخطار الصحية التي لا تعرف حتى الان احتمالاتها نظرا للخطورة الكبيرة التي تشكلها الصناعات البتروكيماوية على الانسان وصحته وعلى البيئة ومكوناتها.

٣. الإدارة السليمة بيئياً للمناطق الساحلية وحماية المناطق الحساسة فيها

لقد نوهنا في البداية عن اهمية البيئة البحرية والمشاكل الرئيسية التي تواجهها ، واود التأكيد على انه بالاضافة الى تلك الجوانب فان هناك تحديات جديدة تعتبر من افرازات الحروب والتوجهات السياسية الخاطئة.

ومن هذه التحديات البيئية الجديدة التي تواجه المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية قضية تجفيف منطقة الاهوار الواقعة في العراق شمال المنطقة البحرية للمنظمة . وتتميزمنطقة الاهوار بعدة مستنقعات مختلفة العمق ببيئة من نوعية خاصة نظرا لانها تستقبل المياه القادمة من الانهار التي تصب في المنطقة البحرية للمنظمة حيث تترسب معظم المواد المحمولة مع جريان الانهار ثم تنتقل الى البحر بعد ان يهدأ اندفاعها وبالتالي تسمح بترسب الكثير من العلائق والشوائب في هذه المستنقعات. وقد تكون نظام بيئي يختلف قليلا عن النظام البيئي للمنطقة البحرية نظرا للمكونات الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية التي تجمعت في منطقة الاهوار منذ الاف السنين .

وفي حالة اصرار النظام العراقي على تجفيف الاهوار فان ذلك سيؤدي الى تغيير النظام البيئي وبالتالي الى قتل الحياة فيها اولا ثم قتل الحياة في شمال المنطقة البحرية لان تجفيف منطقة الاهوار سيؤدي الى تدفق مياه الانهار بما تحمله من مواد سامة وضارة مباشرة الى مياه المنطقة البحرية وتغيير التركيبة الكيميائية والفيزيائية لمياه شمال المنطقة البحرية والتي تعتبر من اكثر مناطق البيئة البحرية حساسية وتأثيرا على تكاثر الاسماك التي تتخذ من هذه المناطق كحاضنة كبيرة ، ترعى تكاثر هذه الاسماك بصورة دقيقة ومتوازية منذ الازمان القديمة . وما يترتب ايضا من تغيرات على مكونات البيئة الاخرى واحتمال قطع الحلقة الغذائية التي تعتمد عليها جميع الكائنات الحية في هذه المنطقة الحساسة جدا .

تجفيف الأهوار في حد ذاته يعتبر عدوان مباشر على البيئة وعلى الانسان الذي يعيش في هذه المنطقة وبالتالي لا بد من وقفه لأنه يتنافى مع ابسط المبادىء التي تحرم استخدام البيئة كمكسب عسكري مؤقت وغير مضمون النتائج.

تجفيف الاهوار سيضر بجميع الدول المطلة على المنطقة البحرية للمنظمة بما فيهم الدول المعتدية وبالتالي فهو تحد جديد يضاف الى التحديات التي تواجهها المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية والتي يجب ان لا تألو جهدا في سبيل وقفه بكل الطرق القانونية والوسائل المتاحة .

ولا يخفى على احد مدى خطورة هذا العمل العدواني على البيئة والذي سيؤدي الى كارثة بيئية ستؤثر مباشرة على المجتمعات البشرية التي تعيش في منطقتنا ، لان صب مياه الانهار مباشرة الى الجسم المائي للمنطقة البحرية بما تحمله من مواد كيماوية سامة وضارة سيؤدي الى قتل الكثير من الاسماك والكائنات الحية التي تعتبر المصدر الرئيسي للغذاء في هذه المنطقة وكذلك اختفاء بعض الكائنات الحية التي لا تستطيع التأقلم السريع مع البيئة الجديدة سيؤثر على كمية الاسماك وانواعها التي تعيش في منطقتنا .

ولا يخفى على احد ان تجفيف منطقة الاهوار سيؤدي بصورة مباشرة الى زيادة كبيرة جدا في كمية الغبار. الطوز. الذي يحملها الهواء الى دولة الكويت بشكل خاص والمملكة العربية السعودية ودول المنطقة الاخرى بشكل عام ، وبالتالي تصبح الكويت معرضة لهذا التلوث بما يترتب عليه من زيادة الامراض الذي ينقلها معه او يسببها كمرض الحساسية والربو وضيق التنفس عند الكبار او الصغار على حد سواء .

لذا يتوجب علينا ان نرفع الامر وبمساعدة الدول الاعضاء والمنظمات الدولية ذات العلاقة الى لجنة العقوبات الدولية المنبثقة عن مجلس الامن للضغط على النظام العراقي لوقف عمليات التجفيف لان ذلك العمل يعتبر اعتداء على جميع الدول الاعضاء في المنظمة .

ومن هذا الموقع اتقدم باسمكم جميعا بمطالبة برنامج الامم المتحدة عن طريق الامم المتحدة لعمل دراسة حول تقييم الوضع البيئي في المنطقة وما يترتب على ذلك من اثار على النظام البيئي ، بالتعاون والتنسيق مع منظمة الاغذية والزراعة للقيام بدراسة الوضع البيئي والاثار المترتبة على الاشجار والنباتات الموجودة هناك من حيث اختفائها وفقا لاتفاقية التنوع البيولوجي وكذلك تأثيرها على الاسماك . والمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية تبدي الاستعداد الكامل للتعاون معهم لوقف هذا الاعتداء الجديد على بيئة منطقتنا البحرية بصورة عامة .

٤. التوعية البيئية

لا يخفى على احد ان حماية البيئة اصبحت من اهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم وهي مواجهة يكون النجاح فيها ميراثا لاجيالنا القادمة والتي سيكون حكمها قاسيا علينا ان تهاونا في مجال المحافظة على البيئة ، فالسلوك الانساني هو المعيار الذي يحدد اسلوب وطريقة تعاملنا مع البيئة واستغلال مواردها .

ولا شك ان للتعليم والتربية والاعلام دور هام في ترشيد هذا السلوك ودفعه الى

الحد او التقليل من الاخطار الناجمة عن الاستخدام غير الصحيح للموارد البيئية المتاحة التي منحها الله سبحانه وتعالى الى الانسان لتنفعته في الحاضر وليعمل على تنميتها لمصلحة الاجيال القادمة .

والاعلام كوسيلة لتوصيل المعلومات الى اكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف يعتبر احد المقومات الاساسية لاي سياسة تهدف الى المحافظة على البيئة وصون الموارد الطبيعية او طرح احد القضايا البيئية الهامة لزيادة الوعي بابعاد تلك القضية كخطوة تجاه تغيير سلوك معين مرتبط بهذه القضية .

أ - مفهوم البيئة والوعي البيئي

لقد تطور مفهوم البيئة تطورا كبيرا ، فبعد ان كانت البيئة مجرد النباتات والحيوانات والمحيط الذي تعيش فيه . ادرك الانسان ان المشاكل البيئية اكبر من مجرد وعاء محدود وانما هي حلقة متكاملة يدخل الانسان كجزء من مكوناتها يتاثر بها ويؤثر فيها . ومن هنا ظهر لفظ المحيط الحيوي فالانسان بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة واحتياجه الى زيادة الانتاج لتلبية المتطلبات الاساسية للنمو

المتزايد للسكان اصبح العنصر الاساسي الذي يؤثر في المحيط الحيوي من خلال استنزاف الموارد الطبيعية والتغيرات التي تحدثها النظم الطبيعية لما فيها مصلحته دون النظر الى المحيط الحيوي ككل مثل قطع الغابات وتجفيف البحيرات وتعديل مسار الانهار . كذلك يساهم التلوث الناتج عن التقدم التكنولوجي في تدهور نظم بيئية هي جزء اساسي من المحيط الحيوي .

وقد بقى مفهوم الوعي البيئي وثيق الصلة في تطوره بمفهوم البيئة ذاتها وبالطريقة التي كان ينظر بها اليها ، وانتقل من نظرة تقتصر على تناول البيئة من جوانبها البيولوجية والفيزيائية الى مفهوم اوسع واشمل يتضمن الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبيئة ويبرز ما بين هذه العناصر من ترابط.

واصبحت اهداف الوعي البيئي هي التعريف بالتأثيرات البيئية المختلفة على الكائنات الحية كالانسان والحيوان والنبات وتأثير هذه الكائنات على البيئة نفسها وما يترتب على ذلك من نتائج تنعكس ايجابيا او سلبيا على النظام البيئي بالمفهوم العام الشامل والمتكامل المتصل بشكل مباشر بنوعية الحياة .

لذلك فالنهوض بالوعي البيئي شرط اساسي لمواجهة المشاكل البيئية في اي بلد كان وعلى جميع المستويات من الفئات العامة حتى متخذي القرارات كل حسب الموقع الموجود فيه وحسب ما يقوم به من تصرفات بيئية . فلن يتصرف السكان على نحو مسئول من وجهة النظر البيئية ولن يقدموا الدعم الضروري للبرامج البيئية الا اذا كان لديهم وعي بالبيئة ومدى اهميتها بالنسبة لهم . كما يجب ان يكون الوعي البيئي على اساس معرفة علمية وتقنية موضوعية ناتجة عن التقييم والبحث البيئيين ، اضافة الى ضرورة عرض المعلومات على المستويات التي تناسب الفئات المستهدفة وذا ت العلاقة بالاوضاع المحلية خاصة .

وللوصول الى برامج فاعلة للوعي البيئي ، لا بد من تكامل ثلاث مكونات اساسية وهي : التعليم البيئي - الثقافة البيئية - الاعلام البيئي .

◆ التعليم البيئي

المقصود به خلق الكوادر السياسية والاقتصادية والفنية والعملية القادرة على التعامل مع المشاكل البيئية المختلفة من خلال اساليب علمية مختلفة . وهي كأي منهج تعليمي له سياسته الخاصة من حيث اعداد المستويات المختلفة ووضع البرامج والمناهج .

لا يخفى علينا ان اطفال اليوم هم شباب المستقبل الذين سيتولون القيادة ويتحملون المسؤولية لتنمية وطنهم وخدمة بلدهم ، لذلك يجب ان يؤخذ في الاعتبار طبيعة المناهج التعليمية التي تدرس للطلبة على جميع المستويات من الروضة وحتى التعليم الجامعي واختيار المناهج التربوية المناسبة مع تقدمهم العلمي وانتقالهم من مرحلة الى اخرى ، حتى اذا اما تخرجوا يكونوا مدركين لطبيعة القرارات التي يتخذونها واثارها على البيئة.

لذا لا بد ان تتكامل اهداف البرنامج التعليمي بكافة المراحل حتى تساعد الطالب على ادراك بعض المفاهيم والمباديء الاساسية للمشكلات البيئية. فالتعليم البيئي من مرحلة الروضة مثلا يجب ان يتناسب مع الاطفال في تفهم المعاني البيئية الجميلة وذلك لترسيخها في عقولهم لخلق الوعي البيئي لما يدور حولهم وذلك عن طريق اطلاعهم على المناظر الجميلة لبيئتهم وضرورة المحافظة عليها وغرس المفاهيم والشعارات البيئية لديهم مثل المحافظة على الازهار في الحديقة بدلا من قطعها ، والاحتفاظ بصور الطيور بدلا من صيدها الى غير ذلك من الامثلة الحية التي يمكن تعليمها للاطفال في مرحلة الروضة . حيث انه بواسطة التعليم نستطيع خلق العلماء والمهتمين بالبيئة بخلاف الوسائل الاعلامية الاخرى التي يمكن ان تندثر بعد فترة قصيرة من الانتهاء منها.

وفي المراحل الالزامية يجب التوسع في تعليم المواضيع البيئية على مختلف انواعها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وذلك عن طريق البحوث البيئية العلمية

واقامة المعارض البيئية والمشاركة في المسابقات والانشطة البيئية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية .

اما في المرحلة الجامعية وهي مرحلة التخصص لبعض المواضيع البيئية وهي مرحلة هامة لتقييم الخطة الاستراتيجية للبرامج التعليمية البيئية في المراحل السابقة ومعرفة ما اذا كانت قد ادت الغرض منها بخلق الوعي البيئي لدى الطلبة في هذه المرحلة من التعليم بحيث تكون قد رسخت الوعي البيئي والسلوكيات البيئية لديهم لما هو في مصلحة البيئة من جميع ابعادها .

ولبلوغ هذه الاهداف يجب النظر الى البيئة من جميع جوانبها الايكولوجية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والتشريعية والثقافية والجمالية وذلك وفقا لما يلي :-

أ - جعل التعليم لبيئي مسارا متواصل الحلقات يبدأ من مرحلة الروضة حتى المراحل النهائية .
ب - تبني مناهج التعليم ذات التخصصات المتداخلة لتشمل جميع الابعاد البيئية .
ج - الحرص على المشاركة الفعلية في الاعمال التي تتطلب الوقاية من المشكلات البيئية او التي تسهم في حلها .
د - ان يكون للطلاب دور في تنفيذ بعض الخطط البيئية على المستوى المحلي واعطائهم الفرصة في اتخاذ القرارات .
هـ - اطلاع الطلاب على المشاكل البيئية من جميع المستويات سواء المحلية او الاقليمية او الدولية في مناطق جغرافية مختلفة من العالم .
و - ادخال الانشطة التي تحث على رعاية البيئة وتؤمن بتطوير المعارف وتحسين الكفايات في حل المشاكل البيئية وتساعد على الابداع مما يخلق لدى الطالب الحس البيئي .

♦ الثقافة البيئية

والمقصود بها خلق وعي عام على مستوى الشعوب والتي غالبا ما يكون موجها للطبقة المثقفة والعاملة على حد سواء وذلك من خلال الكتب والنشرات والمقالات العلمية المبسطة ، حتى يستطيع الغالبية من الناس فهمها والالتزام بما ورد فيها .

وكذلك يمكن تنمية الثقافة البيئية عن طريق عقد الندوات والقاء المحاضرات لعامة الناس التي غالبا ما تعتمد على الوسائل السمعية وذلك عن طريق استغلال المناسبات البيئية سواء كانت منها الوطنية او الاقليمية او الدولية مثل يوم البيئة الاقليمي ويوم البيئة العربي ويوم البيئة العالمي .

فمن خلال هذه المناسبات يمكن توصيل الرسالة البيئية الى الناس على مختلف مستوياتهم كما يمكن استغلال أي حدث بيئي كبير للتعريف به سلبيا او ايجابيا ؛ حيث يكون الناس اكثر استعداد لتقبل مثل هذه الرسائل البيئية من أي وقت اخر ؛ وبذلك نكون قد ساهمنا في اثراء ثقافتهم البيئية واطلاعهم على حقيقة الحدث في وقته .

♦ الإعلام البيئي

وهو شامل لكافة طبقات الشعب لطرح افكار محددة واسلوب طرح هذه الافكار لا بد وان يكون متغيرا ليناسب كافة المستويات .

والاعلام بصفة عامة ليس حديث العهد ، فله اصوله القديمة واساليبه الحديثه ولكنه اكتسب اهمية كبرى في مجال البيئة في الاونة الاخيرة نتيجة لازدياد معرفتنا بالمشكلات البيئية الكبرى مثل مشاكل الاسكان والطاقة والغذاء والتلوث واستنزاف الموارد وما يتبعها من ضرورة المشاركة الفعالة لكافة الطبقات في المجهودات الرامية الى التقليل من المخاطر المرتبطة بتلك المشاكل .

وبالطبع تختلف المشاكل البيئية من دولة الى اخرى وان كانت تشترك في عاملين اساسيين الا هما ان الانسان هو المتسبب والمتضرر في نفس الوقت .

فالمشاكل البيئية في الدول المتقدمة تختلف اختلافا كبيرا عن المشاكل البيئية التي تواجه الدول النامية نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي التي وصلت اليه الدول المتقدمة. فلو نظرنا الى الولايات المتحدة مثلا لوجدنا ان الجماهير تشعر بالقلق بشأن التخلص من الفضلات النووية ثم تبعها التخلص من الفضلات الصناعية واهلاك البيئة وتلوث المياه والهواء .

من جانب اخر كان تلوث الهواء في المركز الاول بالنسبة لليابان ثم تبعه تلوث المياه وتدهور المناظر الطبيعية والضوضاء والتخلص من الفضلات المنزلية .

وفي الدول الاوروبية كان القلق الجماهيري من الضرر الذي لحق بالبيئة وتلوث الانهار والبحيرات والتلخص من الفضلات الصناعية وتلوث الهواء اما استراليا فكان صيانة الحياة النباتية والحيوانية .

أما في الدول النامية يختلف الاهتمام الجماهيري بالمشاكل البيئية من بلد الى اخر وحتى من مكان الى اخر في نفس البلد الواحد . فالمناطق الحضرية مثلا قد يقلقون بالنسبة لتلوث الهواء والضوضاء ، اما من يعيشون في المناطق الريفية فقد يشعرون بالقلق بشأن المياه الصالحة للشرب والاصحاح والتخلص من الفضلات الادمية واستخدام الاسمدة والمبيدات ؛ وهذا ما ينطبق على العالم العربي باعتباره احدى الدول النامية .

ورغم اهمية الاعلام البيئي ، فانه من المؤسف حقا ان لا نجد الاعلاميين المتخصصين القادرين على حمل هذه الرسالة الهامة وشرحها باسلوب علمي مبسط يمكن الانسان العادي من تفهم القضايا البيئية بالصورة المبسطة الواضحة. وهذا الامر يحتاج الى اعداد برامج تدريبية خاصة لخلق مثل هذه الكوادر الاعلامية الهامة.

٥. التشريعات البيئية

ان من اهم الادوات التي تساعد على تأكيد التزام الانسان لحماية بيئته هي اداة التشريع البيئي. فاتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث لعام ١٩٧٨ هي التشريع الاقليمي المتفق مع التنظيم الدولي للتعاون البيئي ويدخل ضمن تنظيمات البحار الاقليمية .

وتنظيم الاتفاقيات هو من اساليب التعاون بين دول المنطقة في حماية البيئة البحرية من التلوث .

ولقد قامت المنظمة باعداد اربع بروتوكولات كل منها يختص باحد النواحي العملية لحماية البيئة البحرية من التلوث ثلاث منها دخلت مرحلة التنفيذ حتى الآن وسوف نتعرض لبعض المواد الواردة فيها على سبيل المثال وليس الحصر .

١- البروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي في مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة

أ ـ يهدف هذا البروتوكول الى تعاون الدول المتعاقدة في اتخاذ الاجراءات الضرورة والفعالة لحماية الساحل والمصالح ذات العلاقة لدول المنظمة من خطر واثار التلوث الناجم عن وجود الزيت والمواد الضارة الاخرى في البيئة البحرية والناجم عن الطوارىء البحرية .

ب ـ كما تسعى الدول الى وضع ودعم خطط طوارىء ووسائل مكافحة التلوث بالزيت والمواد الضارة الاخرى في المنطقة البحرية .

ج ـ تنشىء الدول المتعاقدة بموجب هذا البروتوكول مركز المساعدة المتبادلة للطوارىء البحرية .

د ـ مساعدة الدول المتعاقدة في تعزيز قدراتها الوطنية لمكافحة التلوث بالزيت وتنسيق وتسهيل تبادل المعلومات والتعاون .

٢- البروتوكول الخاص بالتلوث البحري الناجم عن استكشاف واستغلال الجرف القاري

أ ـ على الدول المتعاقدة ان تطلب اتخاذ كافة التدابير المناسبة لمنع وتقليل والحد من التلوث البحري ، وان تعمل بصوة منفردة او مشتركة على اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لمكافحة التلوث البحري الناجم عن العمليات البحرية .

ب ـ على كل دولة التأكد من ان اية عملية بحرية في منطقة البروتوكول الواقعة تحت ولايتها ان تتم بموجب ترخيص يمنح وفقا لشروط حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية التي ترى السلطة المختصة في الدولة ضرورة فرضها .

ج ـ ان تطلب السلطة المختصة في كل دولة قبل البدء باية عملية بحرية قد تؤدي الى خطر تلوث تقديم تقييم عن الاثار البيئية المحتملة لكل العملية وان لا يشرع باية عملية بحرية الا بعد تقديم بيان عن تلك الاثار.

د ـ تسعى كل دولة ضمان عدم تسبب العمليات البحرية الواقعة تحت ولايتها عرقلة الملاحة المشروعة او الصيد او اي نشاط اخر يمارس بموجب اتفاقيات ثنائية .

هـ- على كل دولة ان تضمن ان كل منشأة بحرية تتوفر عليها معدات والات في حالة تشغيلية جيدة للتقليل من مخاطر التلوث .

و- عدم تفريغ اية تصريفات من غرفة الالات الى البحر اذا تجاوز محتواها النفطي غير المخفف الحد المقرر من المنظمة .

٣- بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتج من مصادر في البر

أ- ينطبق هذا البروتوكول على التصريفات التي تصل منطقة البروتوكول من مصادر في البر تقع في اراضي الدول المتعاقدة .

ب- تتعهد الدول المتعاقدة بتنفيذ برامج العمل القائمة على التحكم في المصدر ، كما تحدد الدول المتعاقدة البرامج والتدابير والجداول الزمنية لتنفيذها بهدف تقليل التلوث .

ج - تحدد الدول المتعاقدة القواعد التوجيهية والمعايير الاقليمية مع البرامج والتدابير والجداول الزمنية لتنفيذها بهدف تخفيض التلوث من مصادر في البر .

د - تعمل الدول المتعاقدة تدريجيا على تطوير واعتماد وعند الاقتضاء التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية المختصة بشأن القواعد التوجيهية الخاصة بنوعية مياه البحر المستخدمة لاغراض خاصة واللازمة لحماية صحة الانسان ، اللوائح الاقليمية لتصريف الفضلات و/ او درجة المعالجة لجميع الاصناف الهامة من مصادر التلوث .

هـ- تقوم الدول المتعاقدة بنشاطات الرصد وعند الاقتضاء التعاون الاقليمي لجمع البيانات حول الظروف الطبيعية في منطقة البروتوكول من حيث خصائها الطبيعية والبيولوجية وجمع البيانات بشأن مدخلات المواد التي تسبب او يحتمل انها تسبب التلوث الناجم عن مصادر في البر .

و- اذا كان من المحتمل ان تؤدي التصريفات من احد المجاري المائية التي تعبر اراضي الدول المتعاقدة الى تلويث منطقة البروتوكول ، تدعى الدول المعنية كل فيما يعنيه للتعاون وفقا لاحكام البروتوكول لضمان التطبيق الشامل للبروتوكول ولاتعتبر الدولة المتعاقدة مسؤولة عن اي تلوث ناتج من اقليم دولة غير متعاقدة .

وعلى ضوء هذه الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة لها ، وزيادة الوعي البيئي لدى

المسؤولين عن البيئة في منطقتنا ، اصدرت دول المنطقة تشريعات خاصة بحماية بيئتها واصبحت دول المنطقة من اكثر الدول العربية اهتماما ورعاية للبيئة .

وسوف تؤدي هذه التشريعات المحلية الى وضع بيئي افضل يلتزم فيه كل فرد ومؤسسة بحماية البيئة والمحافظة عليها . وهذه التشريعات ما هي الا ادوات ضبطية تمكن السلطات من تطبيق بنود هذه القوانين .

ولكن الاهم من هذا كله يجب ان تتحول هذه النصوص القانونية الى اسلوب عمل وسلوكيات يلتزم بها كل فرد ، ويعمل تلقائيا على حماية بيئتنا انطلاقا من فهمه وادراكه لها وليس خوفا من تطبيق المخالفات والعقوبات عليه .

٤- بوتوكول بشأن التحكم في النقل البحري للنفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود والتخلص منها

ولقد حدد هذا البروتوكول في الفقرة الاولى من المادة الاولى بوضوح وعلى سبيل الحصر نوع النفايات التي تخضع له عبر الحدود من والى وعبر المنطقة التي يشملها والتخلص منها وهي:

١- النفايات الخطرة التي تنتمي لاي فئة منصوص عليها في الملحق الاول الا اذا لم تتصف باي من الخصائص المنصوص عليها في الملحق الثالث من البروتوكول.
٢- النفايات الاخرى التي تنتمي لاي فئة منصوص عليها في الملحق الثاني للبروتوكول.

واستبعد البروتوكول في الفقرة الثانية النفايات المشعة الخاضعة لانظمة تحكم دولية اخرى وكذلك النفايات الناتجة عن المنشآت البحرية الخاصة لبروتوكول الجرف القاري ولم يتطرق الى عمليات النقل البري او الجوي وتركها تخضع للانظمة الخاصة بها .

وفي الفقرة الثالثة من المادة الثالثة وضع تعريفا لمفهوم النقل عبر الحدود بانه يشمل " نقل النفايات الخطرة او النفايات الاخرى من منطقة خاضعة لسيادة دولة من الدول الى او عبر منطقة خاضعة لسيادة دولة اخرى ، او الى او عبر منطقة لا تخضع لسيادة اي دولة ، شريطة ان تشمل عملية النقل دولتين على الاقل.

وتوسعت المادة الرابعة في بيان الالتزامات بصفة عامة والتي ستترتب على الدول عند سريان نفاذ البروتوكول بحيث طلبت من هذه الدول العمل على التقليل من تولد هذه النفايات ونقلها كما تطلبت اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التلوث اثناء ادارة هذه النفايات الخطرة كما تطلب البروتوكول توافر بعض الشروط والمواصفات في حالة السماح بنقل مثل هذه النفايات عبر الدول الاعضاء ، اضافة الى تعهد الدول بان يتم ادارة النفايات الخطرة والنفايات الاخرى بادارة سليمة بيئيا ورصد تأثيراتها على صحة الانسان والبيئة .

ولم يغفل البروتوكول السماح للدول الاعضاء من استيراد هذه النفايات الخطرة عند الحاجة اليها بغرض استغلال او اعادة التدوير او الاسترداد او اعادة الاستخدام المباشر او لاستخدامات بديلة اخرى بشرط ان يكون للدولة المستوردة المرافق والمقدرة التقنية لادارة هذه النفايات الخطرة . وفي نفس الوقت الا تكون الدول المصدرة لها لديها القدرة الفنية والمواقع المناسبة للتخلص من النفايات الخطرة وبين البروتوكول في المادة السابعة الاجراءات التي يجب اتباعها عند تصدير النفايات الخطرة الى الدول غير المتعاقدة وذلك بضرورة اخطار المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية اولا عن رغبتها في تصدير النفايات الخطرة او النفايات الاخرى وان يكون لدى الدولة المستوردة المرافق والمقدرة الفنية لادارتها ، وان يتم ذلك كله طبقا لاحكام اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها بالاضافة الى الاتفاقيات والقوانين الوطنية ذات العلاقة .

واعتبرت الفقرة الاولى من المادة العاشرة أي نقل للنفايات الخطرة والنفايات الاخرى عبر الحدود بطريقة تتعارض مع احكام هذا البروتوكول والالتزامات العامة للقوانين الدولية مرورا غير مشروع ، وعند التأكد من ذلك يجب اتباع الخطوات الملزمة للمصدر

او المستورد وفقا لاحكام هذا البروتوكول في التخلص من هذه النفايات الخطرة بطريقة سليمة بيئيا .

واما المادة الثالثة عشر فقد حددت ما يجب على المنظمة الاقليمية لحماية البيئة ان تقوم به في سبيل تنفيذ هذا البروتوكول وذلك من تدريب الخبراء الوطنيين في مجال الرصد وتطبيق احكام البروتوكول وتقديم المشورة للدول فيما يتعلق بتطبيق احكام البروتوكول وتعزيز قدراتهم الاقليمية وزيادة كفاءة شبكة المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالبروتوكول اضافة الى اعداد سجل خاص بمرافق التخلص من النفايات وتسهيل انشاء مرافق استقبال اقليمية ووضع اسس الاتصال المتبادل مع المنظمات الاقليمية والدولية ذات العلاقة وكذلك سكرتارية اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود .

خاتمة

وفي نهاية هذا العرض لاهم التحديات التي تواجه منطقتنا بصفة خاصة اضافة الى التحديات التي تواجه المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية ، نخلص الى ان الانسان له دور فاعل في ايجاد هذه المشاكل البيئية بعد ان أخل بتصرفاته الغير مسؤولة بالتوازن البيئي عن عمد احيانا ودون قصد احيانا اخرى . ومن هنا فان المسؤولية تقع على الانسان الذي يجب ان يعمل جاهدا على التغلب على هذا الخلل قبل فوات الأوان واعادة التوازن البيئي حتى يستطيع العيش بسلام وفي جو بيئي سليم ونظيف .

هذا هو التحدي الحقيقي الذي يجابه مستقبلنا ولا يمكن من دون هذا الفهم الالتزام بسلوك بيئي جديد ان نتوقع حماية بيئتنا البحرية . وهذه المحاولات ما هي الا خطوات اولية تحتاج الى برامج وخطط تفصيلية تجعل من التنمية البيئية درعا لمستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية . ومثل هذا الالتزام من قبلنا مجتمعين ، افرادا ومؤسسات ومسؤلين سيكون المفتاح الذهبي الى المستقبل الذي نصبوا اليه جميعا . وعندما تتحقق امانينا كبيئين نكون قد بلغنا الرسالة التي تدعو الى حماية الانسان وبقائه على هذه الكرة الارضية .

انها امانى قد تكون صعبة بعض الشيء ولكنها تمنيات ممكنة ، لاننا شعوب نؤمن بالاسلام ذلك الدين القويم الذي جعل الانسان مستخلف في هذه الارض لا يملك منها شيء ولا يتعدى كونه مؤتمنا على امانة يجب ان يوظفها وان ينقلها للاجيال القادمة على صورتها السليمة ، وان يتذكر الانسان وعده لخالقه عندما قبل الامانة التي رفضتها الجبال وقد وصفه الله بان كان خلوقا جهولا لتقبله مثل هذه الامانة الثقيلة .

فتحمل الامانة اذا اصبح قدرنا وسيحاسبنا الله اذا قبلنا بهذه الامانة العظيمة. وما هذا الاجتماع الا حلقة من حلقات التأكيد على قبول الانسان لتلك الامانة واستعداده بان يحملها ويورثها لمن بعده ان لم تكن افضل فانما بالصورة التي ورثها ممن هم قبله .

وفقنا الله الى حمل هذه الامانة وجعلنا من عباده الصالحين الذين يتقون الله ويخشونه ويعملون على طاعته وعبادته . راجين من الله التوفيق والسداد .

تم بحمد الله

طبع في مطبعة المنظمة